الانهيار الاقتصادي في سورية ..... إلى أين؟

د. أمين البشير - باحث اقتصادي

المركز السوري سيرز – 29.03.2021

مقدمة:

بعد مرور عقد على بداية الثورة السورية ، كان لابد من الوقوف على الاثار الاقتصادية على المجتمع السوري ، حيث تسببت هذه الحرب بخسائر اقتصادية كبيرة بسبب تعنت النظام السوري و ضعف المعارضة و تشتتها و عدم الوصول إلى حل سياسي عادل يرضي جميع الأطراف ، هذه الخسائر التي وصفت بالكارثية حتى وصلت مرحلة الانهيار الاقتصادي سواءاً على مستوى الناتج المحلي الاجمالي أو على مستوى المالية العامة ، أو على مستوى الصناعات التحويلية و الاستخراجية ، و التي تركت أثراً كبيراً على مستوى المعيشة للشعب السوري ، و عملت على رفع نسب البطالة إلى مستويات كارثية ، و من أجل تبيان و توضيح آثار الانهيار الاقتصادي السوري و إلى أين يسير كان لابد من تقسيم هذا الانهيار إلى مرحلتين أساسيتين هما ، الانهيار الاقتصادي في سوريا حتى العام 2019 ، و من ثم الانهيار الاقتصادي في العام 2020 .

الانهيار الاقتصادي في سوريا حتى عام 2019:

يسعى هذا القسم إلى تقدير الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد السوري خلال الفترة 2011 – 2019 والتي لحقت بالمالية العامة والصناعات الاستخراجية والقطاع الزراعي والصناعات التحويلية والاستهلاك ومن ثم تبيان مقدار الخسائر الاجمالية التي لحقت بالاقتصاد السوري خلال هذه الفترة.

1- المالية العامة:

كانت للحرب التي أصر النظام السوري على خوضها أثر كبير في السياسة المالية التي تتبناها الحكومة السورية، حيث أعطي الأولوية للإنفاق العسكري، حيث سعت الحكومة إلى زيادة إيراداتها من خلال فرض رسوم وضرائب مختلفة بهدف تغطية نفقاتها وخصوصاً في ظل انخفاض الايرادات النفطية بشكل كبير حتى وصلت في العام 2019 إلى 1.2 % من الناتج المحلي الاجمالي بعد أن كانت حوالي 7.5 % في العام 2010 كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (1)

الإيرادات والنفقات والعجز في الموازنة العامة للحكومة السورية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

	2010	2015	2019
الإيرادات	30.1	10.3	7.4
الايرادات النفطية	7.5	3.1	1.2
الايرادات الضريبية غير النفطية	9.9	3.8	3.8
الايرادات غير الضريبية غير النفقطية	12.7	3.4	2.4
النفقات	27.2	17.6	13.3
الانفاق الجاري	17.9	15.3	10.5
الاجور والرواتب	11.3	11.5	6
السلع والخدمات	1.3	1.2	1.2

المصدر: تقرير آثار النزاع السوري، سوريا العدالة لتجاوز النزاع، المركز السوري لبحوث السياسات، ص 59

يتضح من الجدول السابق تراجع نصيب الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي تراجعاً كبيراً حيث بلغ في العام 2010 حوالي 30.1 % من الناتج المحلي الاجمالي ، و تراجع في العام 2015 إلى 10.3 % ، و إلى 7.4 % في العام 2019 ، بينما تراجعت الايرادات النفطية من 7.5 % من الناتج المحلي الاجمالي إلى 1.2 % في العام 2019 ، و الايرادات الضريبية غير النفطية من 9.9% في العام 2010 إلى 3.8 % في العام 2019 ، بينما كانت حصت النفقات أقل من التراجع حيث تراجعت النفقات الاجمالية من 27.2 % في العام 2010 إلى 13.3 % في العام 2019 بينما تراجعت الأجور و الرواتب من 11.3 % في العام 2010 إلى 6 % في العام 2019.

2 ـ الصناعات الاستخراجية:

كانت صادرات قطاع الصناعات الاستخراجية هي المصدر الرئيسي للقطع الأجنبي و ايرادات الموازنة العامة للدولة السورية ، حيث سجل إنتاج النفط تراجعاً كبيراً خلال السنوات العشرة الماضية ، حيث كانت الصدمة الأولى هي انسحاب الشركات الأجنبية في عام 2012 ، أدى ذلك إلى تراجع الانتاج من 386 ألف برميل يومياً في العام 2010، إلى ما يقارب 170 ألف برميل يومياً في العام 2012 ، و استمر تراجع الانتاج اليومي من النفط حتى صل إلى 10

ألاف برميل عام 2015 و ليصل في العام 2019 إلى44 ألف برميل يومياً ، و هذه الزيادة الأخيرة تعزى إلى الحصول على النفط من مناطق الإدارة الذاتية .

كما تراجع إنتاج الغاز من 7.6 مليار متر مكعب في العام 2010 إلى 4.7 مليار متر مكعب في العام 2015 وليصل إلى 5.4 مليار متر مكعب في العام 2019

	2010	2015	2019
النفط (ألف برميل)	386	10	44
الغاز (مليار متر مكعب)	7.6	4.7	5.4

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير أثار النزاع السوري، سوريا العدالة لتجاوز النزاع، المركز السوري لبحوث السياسات، ص41

3 ـ الصناعات التحويلية:

عانى قطاع الصناعات التحويلية قبل عام 2011 من مشكلات اقتصادية ترتبط ببيئة الأعمال، و ظروف منافسة غير عادلة بسبب القيود التجارية على هذا القطاع، و كذلك خصخصة بعض أنشطة الصناعات التحويلية، إلا أن معانات هذا القطاع كانت كبيرة بعد قيام الثورة في العام 2011 حيث تسبب في انكماش كبير في إنتاج هذا القطاع بسبب الدمار الكبير الذي لحق به ، أدى إلى تدمير الكثير من الشركات و الالات و المعدات الصناعية ، و تعرضها للنهب ، فضلا عن هجرة أصحاب رؤوس الأموال و نقل أعمالهم و خبراتهم إلى الخارج .

كما يواجه هذا القطاع اليوم في الداخل السوري الكثير من العقبات التي تقف أمام تفعيل دوره من جديد و من أهم هذه العقبات تحرير أسعار المشتقات النفطية ، بالاضافة إلى تقليل الدعم الحكومي لهذا القطاع بسبب تراجع الانفاق الحقيقي للدولة مما أدى إلى زيادة تكاليف الانتاج ، الذي أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار منتجات هذا القطاع في ظل هذه الظروف الاقتصادية ، و هذا أدى إلى تراجع في الطلب المحلي لهذه المنتجات بسبب تراجع المستوى المعيشي لسكان الداخل السوري ، كما أن تدمير البنية التحتية و نهب هذه المصانع وظهور طبقة رأسمالية جديدة تابعة لأطراف خارجية مثل روسيا و إيران ، هذه الطبقة التي أصبحت تتحكم بقوت الشعب من جهة و عدم قدرتها على الاستيراد و التصدير من جهة إخرى بسبب العقوبات الاقتصادية على النظام السوري كل هذه الاسباب أدى إلى تراجع إنتاج الصناعات التحويلية و عدم القدرة على تفعيل دورها من جديد .

4 ـ الاستهلاك:

يعد الاستهلاك أهم عنصر من عناصر الانفاق الكلي ، و حيث يشكل هذا العنصر حسب كينز ثلثي الطلب الكلي وفقاً لمعادلته المكونة من أربعة عناصر و هي الانفاق الاستهلاكي و الانفاق الاستثماري و الانفاق الحكومي و صافي الصادرات و التي تتمثل في المعادلة التالية($Y = C + I + G + X - M$) ، ففي سوريا قد حدث انكماش كبير في الاستهلاك الخاص خلال سنوات الحرب و تحول أكثر من 86 % من الشعب السوري إلى فقراء يرزخون تحت خط الفقر الإجمالي واحتلت سوريا المركز 188 من أصل 195 دولة على لائحة مؤشرات الأمن الصحي، واختفت عن التصنيف الدولي لجودة التعليم ، وقد حدث تحسن طفيف على الاستهلاك في بعض السنوات و ذلك بسبب إسهام المساعدات الانسانية التي ضخت في الاقتصاد السوري ، بالاضافة إلى تحويلات اللاجئين في الخارج إلى أهاليهم في الداخل رغم ضعف الأحوال المادية لهؤلاء اللاجئين السوريين في الخارج ، إلاأن هذا الاستهلاك قد أخفى تحته قدراً كبيراً من عدم المساواة بين المناطق من جهة و بين الطبقات من جهة ثانية ، حيث استولت طبقة قليلة جداً على أرباح الشركات التي تبقت في الداخل ، بالاضافة إلى الاتاوات التي فرضتها بعض عناصر الجيش على الحواجز و المعامل ، و ما زاد الطين بلة هو تخفيض دعم المحروقات و السلع الاساسية ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات السلعية مع انخفاض الدخول مما أدى إلى زيادة الفقر .

5 ـ القطاع الزراعي:

تضرر القطاع الزراعي أيضا نتيجة ندرة المستلزمات الزراعية وارتفاع تكاليفها. فقد تراجعت كمية البذار المحسنة، التي توفرها المؤسسات الحكومية منذ 2016، وباتت لا تغطي أكثر من 10.7 % من احتياجات القمح، وأقل من 3% من الاحتياجات لكل من الشعير والقطن والبطاطا ولم تلب هذه المؤسسات سوى 10.8% من احتياجات المزارعين من الأسمدة.

6 ـ مجمل الخسائر الاقتصادية حتى العام 2019:

وقد قدر تقرير المركز السوري لبحوث السياسات الخسائر الاقتصادية الإجمالية حتى حلول نهاية عام 2019 إلى 530.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بحالة عدم حدوث النزاع، وهي تتضمن قيمة خسائر الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت في الفترة ذاتها 420.9 مليار دولار أمريكي، بالاضافة إلى الخسائر التي شكلها الانفاق العسكري لدى مختلف الأطراف.

الانهيار الاقتصادي السوري الكبير في عام 2020:

يعد العام 2020 هو الأسوأ اقتصادياً على الشعب السوري خلال السنوات العشر السابقة وقد بدا فيها الانهيار الاقتصادي واضحاً جلياً وتمثل بعدة مظاهر من أهمها:

1 – انهيار سعر الصرف:

دخل العام 2020 على سعر صرف الليرة السورية ب 900 ليرة سورية للدولار الواحد وانتهى بسعر صرف حوالي 2800 ليرة سورية للدولار الواحد أي أنها خسرت حوالي 211 % من قيمتها خلال عام واحد فقط، وحتى على الصعيد الرسمي تراجع سعر صرف الليرة السورية من 438 ليرة سورية للدولار الواحد إلى 700 ليرة سورية في نيسان من العام 2020، ثم ليعاود تحديد سعرها ب 1250 ليرة سورية بعد صدور قانون قيصر من نفس العام

تضافرت عوامل كثيرة أدت إلى انهيار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار. ومردّ بعض تلك العوامل محلّي وبعضها الآخر خارجي. ومن بين العوامل المحلية انهيار الناتج المحلي الإجمالي وتقلص الإيرادات العامة واستنزاف الاحتياطي الأجنبي، فضلًا عن اعتماد التمويل بالعجز وزيادة الدين العام بلا تناسب مع الإنتاج والنشاط الاقتصادي، ومن أهم العوامل الخارجية هي الأزمة اللبنانية التي حرمت الاقتصاد السوري من الكثير من القطع الأجنبي، وعدم مقدرة الداعمين (روسيا وإيران) على إمداد النظام السوري بالقطع الأجنبي لمواجهة أزمته الاقتصادية.

وبذلك يكون تراجع راتب الموظف الحقيقي من حوالي 600 دولار تقريباً قبل العام 2011 إلى حوالي 21 دولار في نهاية عام 2020

2 – ارتفاع تكاليف المعيشة:

وفقاً لتقرير أعده (مركز قاسيون) ارتفعت تكاليف سلة الاستهلاك الأساسية لأسرة من خمسة أشخاص في دمشق إلى 660 ألف ليرة في نهاية شهر أيلول 2020 مرتفعة بنسبة 85% تقريباً عن مستوى هذه التكاليف في العام الماضي. السلة المكوّنة من 8 حاجات أساسية، وفق مكونات الاستهلاك المعتمدة في المكتب المركزي للإحصاء مأخوذة على أساس الأسعار الأدنى في دمشق ، (311500 ليرة للغذاء و المشروبات الأساسية ، 130000 ليرة للسكن ، 36900 ليرة للأثاث المنزلي ، 33500 ليرة للصحة ، 32600 ليرة للنقل ، 30000 ليرة للتعليم ، 23000 ليرة للملابس ، 11000 ليرة للاتصالات) و يضاف لها 8 % تكاليف حاجات أخرى ، فيصبح

مجمل التكاليف حوالي 732 ألف ليرة سورية للأسرة الواحدة المكونة من خمسة أشخاص ، علماً أن متوسط رواتب الموظفين لا يتجاوز 60 ألف ليرة سورية فقط .

3 – تطبيق قانون قيصر:

يعد قانون قيصر الأقسى والأشد الذي تفرضه الولايات المتحدة على دولة أخرى والذي دخل حيز التنفيذ في منصف شهر حزيران عام 2020، ولا يعد هذا القانون معزولاً عن جملة القوانين التي صدرت عنها خلال السنوات السابقة، وينص قانون قيصر على معاقبة أي شركة أجنبية تتعامل مع سوريا. ورغم أنه يتحدث عن استثناء الأغذية والأدوية من الحظر، فإن الواقع يفيد بأن منع التحويلات المالية يعيق أو يمنع وصول أية سلعة إلى سوريا بغض النظر عن طبيعة استخدامها، كان لهذا القانون أثر كبير في عزل النظام السوري عن العالم المحيط لكن تداعياته الاقتصادية كانت كبيرة حيث ساهم في انهيار الليرة السورية، وارتفاع الأسعار، وانعدام التجارة الخارجية، كما فرض عقوبات على المصرف المركزي السوري و منع التعامل معه، مما أدى إلى شح القطع الأجنبي لديه، و كان له أثر كبير على النظام المصرفي السوري.

4 – البطالة:

ذكرت بعض التقارير الرسمية أن نسبة البطالة في الداخل السوري لعام 2020 قد تجاوزت نسبة ال 55 % من القوى العاملة، وذكرت قناة روسيا اليوم الموالية للنظام السوري بأن سوريا أصبحت في المركز الثاني بنسبة البطالة في العالم وذلك بعد دولة بوركينافاسو، وحيث يبحث هؤلاء العمال عن عمل ولا يجدونه بسبب انخفاض مستوى عرض العمل مما عزى بقسم كبير من الشباب إلى بيع ما تبقى من ممتلكاتهم بأسعار زهيدة ومحاولة الهجرة نحو الشمال السوري ومنه باتجاه تركيا وذلك محاولة للوصول إلى الدول الأوروبية.

ومما زاد من الأزمة الاقتصادية في سوريا في العام 2020 هو جائحة كورونا فقد قدر خبراء اقتصاديون من جامعة دمشق الخسائر الإقتصادية الناجمة عن إجراءات الإغلاق التي فرضتها الحكومة السورية في آذار ونيسان 2020 بمبلغ 2 تريليون ليرة سورية أي نحو مليار دولار أمريكي شهريا إذ أضر إغلاق المتاجر وحظر التجول وتقييد التنقل بجميع الشركات والورش الحرفية في سوريا، وكل هذا غيض من فيض مما حل بالاقتصاد السوري في عام 2020.

الاقتصاد السوري إلى أين .....؟

على الرغم من أن العام 2020 كان الأقل دمويةً على الشعب السوري إلا أنه كان العام الأصعب من حيث الوضع الاقتصادي حيث احتلت سوريا مرتبة الدول الأكثر فقراً والأكثر فساداً والأقل أمناً، وتذيلت قوائم الأمن الصحي والغذائي وحرية الصحافة وجاء في تصريح منظمة الصحة العالمية (يونيو) أن 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، كما صرح مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أن نحو عشرة ملايين سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي ، ومن المتوقع أن تزيد من العقوبات الاقتصادية على النظام السوري و خصوصاً بعد أقرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ مشروع قرار يدعو إلى محاسبة النظام السوري على جرائمه ، ومررت اللجنة بإجماع كل أعضائها الديمقراطيين والجمهوريين مشروع القرار الذي طُرح في الذكرى العاشرة للاحتجاجات في سوريا ، و مع انهيار سعر صرف الليرة السورية والتي تهاوت و وصل سعر صرف الدولار إلى أكثر من 4700 ليرة سورية ثم عادت وتحسنت إلى أقل من 4000 ليرة سورية للدولار الواحد لكن هذا التحسن هو كغيره من التحسينات التي كانت تظهر من فترة لاخرى ثم يعاود سعر صرف الليرة السورية إلى الانهيار، وازدياد طوابير الخبز بسبب النقص في كميات القمح المخزنة و صعوبة استيرداها ، و كذلك تحرير أسعار المحروقات ، و عدم قدرة الداعمين (روسيا و إيران) على مساعدة النظام السوري للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية ،و مع تعنت النظام السوري ، و ضعف المعارضة وتشتتها، و غياب الارداة الدولية لحلحلة هذه الأزمة كل هذه المؤشرات تدل على أن الانهيار الاقتصادي السوري مستمر نحو الأسوأ، و لن يبدأ قطار الإنتاج بالانطلاق على سكته إلا في حالة تسوية سياسية ترضي جميع الأطراف ، عندها فقط يمكن للوضع الاقتصادي في سوريا أن يتعافي وستعود المصانع للانتاج و يجد العمال عملا لهم ويبدأ الاستثمار بالازدياد ، و يعود اللاجئين إلى وطنهم ، و تفتح المعابر و يزداد الاستيراد والتصدير، و ينتقل منحنى الطلب نحو الأعلى و منحنى العرض نحو الأسفل، و ننتقل من المنحنى الكينزي إلى المنحنى الأوسط باتجاه التوظيف الكامل .

الفهرس:

مقدمة.....ص1
الانهيار الاقتصادي في سوريا حتى عام 2019.....ص1
الانهيار الاقتصادي الكبير 2020.....ص3
الاقتصاد السوري الى أين.....ص7